المحاضرة الثانية: دراسة تشريحية للسياسة العامة
(أهمية دراستها، أسباب الاهتمام بدراستها، مظاهر الاهتمام بدراستها، العوامل التي ساهمت في تطوير دراستها)

أولًا: أهمية دراسة السياسة العامة:

تعتبر السياسات العامة للحكومات بأنها مجموعة من النشاطات (القوانين، اللوائح، المراسيم، الخطط، الأفعال، والسلوك) التي تختارها من خلال إدارتها للمجتمعات. تعد الحكومات بصفة عامة نشطة في بلورة وصناعة وتطوير السياسات العامة فكل سنة تصدر العديد من اللوائح والقوانين والمراسيم عن السلطات التنفيذية بالتنسيق مع السلطات التشريعية، تعقبها بعد ذلك مجموعة من التعليمات والإجراءات المفسرة والموضحة من قبل الإدارات التنفيذية. **إن موضوع السياسات العامة، يشكل مطلب حق ينبغي فهمه و استيعابه بشكل جيد ضمن الواقع المعاصر، لأنه يؤدي بنا إلي معرفة الأدوار الرسمية و الغير الرسمية في عملية رسم السياسات، و يعيننا على القيام بالواجبات والمطالبة بالحقوق، لأن السياسة العامة تمثل الدائرة المركزية التي تهم المواطن من النظام المجتمع القطاعي أو من النظام السياسي، لأن الذي يهم الفرد بالدرجة الأولى هو أن يرى وقعا و أثارا لما يفعله النظام وتفعله الحكومات في حياته بطريقة مباشرة بحيث يكون يمس المجتمع القطاعي بشكل مباشر(صحة، إسكان، تعليم، غذاء، طرقات، مواصلات، أمن، رفاه اقتصادي و اجتماعي...)**. وبما أن الحكومات تمتلك السلطة على مجموع أفراد المجتمع ولها المسؤولية عنهم، لذلك فإن عليها أن تضع السياسات العامة التي تتناول أفعالها وتصرفاتها ودوافعها. كذلك أن السياسات العامة لا تشمل فقط أفعال الحكومات بل تشمل أيضا امتناعها عن فعل أشياء في حالات معينة. فالسياسات العامة تعرف بأنها تلك النشاطات الحكومية أو القرارات اللازمة لتنفيذ البرامج التي تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية، اقتصادية و اجتماعية. توضع السياسات الحكومية عادة باسم الجمهور، وتبادر بها الحكومات، ويحاول كل من القطاعين الخاص والعام فهمها، وتشير إلى ما تنوي الحكومة فعله أو الامتناع عن فعله. فتحليل هذه السياسات العامة يشمل مجموعة مرتكزات أساسية متجددة : التدخلات الجماعية المنتجة لوسائل حقيقية موجهة للقطاعات المختلفة، طرق واليات الحكومة في تدخلاتها العمومية، المعلومات المطلوبة والخطوات المنهجية في صنع السياسات العامة، مخرجات هذه السياسات وتقييمها ومتابعتها.

ولذلك يمكن القول بأنّ أهمية دراسة السياسة العامة تكمن في الآتي[1]:

---

[1] لزهر بن عيسى، « نشأة السياسة العامة»، محاضرات في مقياس تحليل السياسات العامة، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية ليسانس جذع مشترك علوم سياسية، الموسم الجامعي: 2012-2013، ص 11.

1* حداثة موضوع السياسات العامة: السياسة العامة هي أحد المجالات البحثية الحديثة نسبيا في حقل السياسة المقارنة ، تكشف عن طبيعة النظام السياسي، وقياس درجة أدائه من خلال التركيز على نوعية مخرجاته؛

2* الأهمية الأكاديمية: أما من الناحية الأكاديمية فالسياسات العامة تساعدنا على فهم ديناميات النظام السياسي من خلال معرفة القوى المؤثرة فيه، إلى جانب ذلك فهي تمكننا من دراسة قدرة النظم السياسية على الاستجابة لمتطلبات المجتمع وإشباع حاجات الفئات المستهدفة؛

3* من الناحية العملية: تحقق إمكانية الإقتراب من المشاكل اليومية للمواطن وتزيد من الارتباط بالمجتمع ومشاكله؛

4* الإسهام العلمي العربي الضئيل: ندرة ما كتب عن نظرية وواقع السياسات العامة في خاصة باللغة العربية والإسهام في إثراء هذا الحقل عربيًا وإسلاميًا.

ودراسة السياسة العامة تتناول العمل الحكومي من مدخلين:

الأول: إجرائي: ومحوره كيفية رسم وتنفيذ وتقييم السياسة العامة أياً كان موضوعها.

الثاني: موضوعي: ومحوره دراسة سياسة عامة معينة أي مشكلة محددة تواجه المجتمع وما تعمله الحكومة لحلها. أي أنَّ الاهتمام يرتكز على مضمون السياسة العامة.

الهدف الأساسي من السياسة الحكومية هو التوصية، أمّا بأن العمل الحكومي سليم وجدير بالاستمرار والدعم أو أنه بحاجة إلى تطويره إلى وضع أفضل يحقق قدر اكبر من النجاح في حل مشاكل المجتمع ودراسة السياسة العامة باعتبارها علم اجتماع تطبيقي ترتبط بعلوم اجتماعية أخرى عديدة وتعتمد عليها كمصدر لكثير من الأفكار والأساليب التي تستعملها.

وعلى الرغم من اتفاقه مع العلوم الاجتماعية في كثير من الخصائص وأساليب البحث إلا أن علم السياسة العامة يختلف عنه على الأقل في الهدف فالغاية التي تنشدها العلوم الاجتماعية عامة بصفة عامة:

* هي الوصول لوضع نظريات يمكن بالتدليل العلمي إثبات صحتها لتفسير ظواهر اجتماعية معينة. فالعلم هو المعرفة المجمعة بوسائل المنهج العلمي. والمنهج العلمي عبارة عن دورة تشمل الاستقرار والاستنباط والإثبات غايتها النهائية البحث من أجل تحسين النظريات والتي هي دائماً عرضة للفحص والتطور.

أمّا علم السياسة فهدفه يمتد لأبعد من ذلك:

فهو يسعى لإحداث تطوير أو تغيير في أسلوب العمل الحكومي، فطبيعته التطبيقية تعني استعمال أساليب البحث العلمي للتوصية على الحكومة والمجتمع بأفضل سياسة عامة وأحسن أساليب تنفيذية تكفل تحقيق الأهداف بدرجة أكبر من الفعالية و الكفاءة مع رعاية المصالح والتقاليد.

لذلك تعتبر دراسة السياسة العامة أداه علمية وموضوعية يستعملها بنفسه أو الاستعانة بمتخصص – كل من يهمه الوصول لفهم حقيقة وقيمة العمل الحكومي.

ولاشك أنَّ من صميم هذه المسؤولية محاولة فهم المشاكل التي تواجه المجتمع الذي ينتمي إليه ما تعمله الحكومة لحله والدور الذي يمكن للمواطن ان يشارك بة لإيجاد حلول أفضل لهذه المشكلة، أي أنّ دور (le role) المواطن في المجتمع الديمقراطي يتطلب وعياً بمشاكل المجتمع فهماً للكيفية التي تعمل بها الحكومة على حل هذه المشاكل.

وبالإضافة لأهمية المواطن فعلم السياسة العامة هام بل ضروري لفريق آخر هم الذين يقع على عاتقهم العمل على رسم سياسات عامة لحل مشاكل المجتمع ووضع هذه السياسات موضع التنفيذ ومتابعتها للتأكد من نجاحها في تحقيق الأهداف.

وينقسم هذا الفريق إلى مجموعتين رئيسيتين:

المجموعة الأولى: مجموعة المسئولين الحكوميين وتضم:

1- أعضاء السلطة التنفيذية.

2- أعضاء السلطة التشريعية.

3- الأعضاء في البيروقراطيات.

4- المسئولون في أجهزة الرقابة.

المجموعة الثانية:

تضم مسئولين غير حكوميين ولكنهم يتمتعون بقدر متفاوتة من الأهمية والنفوذ والتأثير في العمل الحكومي.

وأعضاء كل من الفريقين يمارسون بحكم طبيعة أعمالهم ومسؤوليات وظائفهم مجموعة معقدة من الأعمال هدفها رسم سياسات عامة وتطبيقها وتقييم نتائجها للتأكد من أن أهداف السياسة العامة تتحقق فعلاً بما يعد بحل المشكلة وتحقيق رضاء اجتماعي هام وعام.

فعلم السياسة العامة هو أسلوب علمي يُمكن هؤلاء المسئولين من القيام بهذه الوظائف على أسس موضوعية رشيدة تكفل لما يتخذونه من قرارات أكبر قدر من احتمالات النجاح.

أهمية مدخل السياسة العامة:

يعتبر مدخل السياسة العامة من المداخل الحديثة نسبيا في **التحليل السياسي المقارن**، حيث تزايد الإهتمام به بشكل ملحوظ خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وتأتي أهمية هذا المدخل في دراسة النظم السياسية من عدة اعتبارات منها: أن هذه السياسات تكشف عن التوجهات الأيديولوجية والسياسية للنظام الحاكم والتي يمكن في ضوئها فهم وتحليل اختياراته وأولوياته وطبيعة القوى الاجتماعية والسياسية التي يعبر عنها، كما أنها تكشف عن خريطة المصالح والقوى المتنافسة في المجتمع وآليات النظام في التعامل مع المطالب التي تطرحها، ومن خلال دراسة السياسة العامة يمكن الوقوف على نمط أداء النظام

ومدى فاعلية أجهزته ومؤسساته، وبهذا فالسياسة العامة ومن خلال مدخلاتها وعملية صنعها تكشف عن طبيعة النظام السياسي وديناميات العملية السياسية، ومن خلال مخرجاتها وعملية تنفيذها تعتبر بمثابة المحك الحقيقي لمدى فاعلية النظام في التعامل مع المشكلات التي تواجه المجتمع[1].

إنَّ دراسة السياسات العامة هي أحد الاتجاهات الحديثة نسبيا فى دراسات النظم السياسية والسياسية المقارنة، تكشف عن النظام السياسى وهو فى حالة حركة وتركز على مخرجاته. وأهمية تحليل السياسات العامة من الناحية الاكاديمية هى انها تساعد على فهم ديناميات النظام السياسى والقوى المؤثرة فيه وتمكن من دراسة قدرات النظم السياسية وتأثيرها على اشباع حاجات الفئات المستهدفة. ومن الناحية العملية، فإنَّ هذه الدراسات تحقق امكانية الاقتراب من المشاكل اليومية **للمواطن** وتزيد من الارتباط **بالمجتمع ومشاكله.**

ثانيًا: أسباب الإهتمام بدراسة السياسة العامة:

من الاعتقاد بالحاجة لإخضاع مشاكل المجتمع وسياسات العمل الحكومي لدراسات علمية منظمة هادفة لتقييمها وهذا للحكم على فائدتها والكشف عن أفضل أساليب النجاح في علاج مشكلات المجتمع وتوفير مطالبه ويمكن تقسيم أهم الأسباب بدراسة السياسة العامة للآتي:[2]

أ / أسباب تتعلق بمدى نجاح السياسة العامة في تحقيق الأهداف:

ومن بينها الحاجة لفهم:

1-كيفية رسم السياسة العامة واتخاذ القرارات المتعلقة بها.

2- أسباب فشل بعض السياسات في تحقيق أهدافها.

ب / أسباب مرجعها الموازنة العامة للدولة وتكلفة تنفيذ السياسة العامة بأسلوب علمي منظم للكشف عما إذا كان فهمنا للمشاكل العامة فهماً سليماً أم لا.

ج / أسباب مرجعها الموازنة العامة للدولة وتكلفة تنفيذ السياسة العامة وتبرز أهمية هذا الاعتبار بصفة خاصة من ملاحظة:

1- الزيادة السريعة في مصروفات الدولة بشكل مطلق؛

2-نقص موارد الدولة نتيجة الكساد والأزمات الاقتصادية.

د / أسباب تتعلق بدور المواطن في مجتمع ديمقراطي.

هـ / أسباب تتعلق بامتهان وظائف ذات صلة برسم وتحليل السياسة العامة دعت لزيادة الاهتمام بهذه الدراسات.

---

[1] نادية بونوة، « دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة- دراسة حالة الجزائر 1989-2009»، مذكرة ما جستير (كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية 2010)، ص 71.

[2] ناصر الدوسري، «السياسة العامة »، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3YrP3JO بتاريخ: 2023/02/10.

بينما يرى الأستاذ **جيمس أندرسون** أنّ أسباب الاهتمام بتحليل السياسة العامة إلى ثلاث أسباب، يمكن إدراجها كالتالي[1]:

1- أسباب علمية: يمكن دراسة السياسة العامة لاكتساب معرفة أكبر حول مصدرها وعملياتها وجذورها والمراحل الي مرّت بها ومدى أهميتها للمجتمع، وهذه المعلومات بدورها تزيد من فهمنا للنظام السياسي والمجتمع بعامة فهي تعتبر متغيرًا مستقلّا أو متغيرًا تابعًا للتحليلات العلمية في حقل السياسة. فحين تكون السياسة العامة متغيرًا تابعًا فإنّ اهتمامنا ينصب على العوامل السياسية والبيئية التي تسهم في صياغة مفهومها. فمثلًا كيف تتأثّر السياسة العامة بتوزيع السلطات بين الجماعات الضاغطة والمؤسسات الحكومية، كيف يؤثر معدل الدخل القومي والتحضر في توجيه السياسة العامة؟ أمّا حين نتعامل مع السياسات العامة بوصفها متغيرًا مستقلًا فإنّ التركيز يتحول نحو تأثير السياسات العامة على النظام السياسي والبيئة. فكيف تدعم السياسات العامة النظام السياسي والخيارات المستقبلية التي يتطلع إليها؟ وما هو تأثير الياسة في الكينونة الاجتماعية؟ هذه الأسئلة تشكل محور الاهتمام هنا.

بمعنى أن هذه الدراسة يمكن أن تتحقق عن طريق الفهم المعمق للمجتمع، من خلال معرفة مصادر و نتائج قرارات السياسية العامة أي أن هذه الأخيرة يمكن تناولها كمتغير تابع، عندما يثور التساؤل حول ماهية القوى البيئية والخصائص المؤسسية التي تساهم في تشكيل السياسة و تحديد مضمونها، وفضلا عن ذلك قد ينظر إليها كمتغير ثابت، فيتعلق السؤال بالنتائج التي تطرحها السياسة العامة على البيئة و النِّظام السياسي، و مثل هذه التساؤلات وغيرها تثري المعرفة بالروابط بين البيئة و التفاعلات السياسية و السياسة العامة، وهو ما يساعد على التطوير النظري لهذا الحقل بصفة عامة.

2- أسباب عملية: بمعنى أن دراسة السياسة توفر للباحث السياسي إمكانية توظيف معارفه في حل المشكلات العملية، إذ يغلب أن تخلص هذه الدراسات إلى توصيات بشأن ماهية السياسات الملائمة لتحقيق الأهداف المبتغاة.

ويرى جيمس أندرسون أنّ الذي لا يوجد خلاف بشأنه هو أننا كلما زادت معرفتنا بالعوامل التي أدّت إلى صنع السياسة العامة وبالنتائج المترتبة عليها، زادت قدرتنا على معرفة ما يتعين على الأفراد والجماعات المنظمة أن تفعله لتحقيق اهداف سياساتهم العامة. وهذه المعلومات توجهنا نحو نوعية السياسات المطلوبة لتحقيق أهدافنا، وكذلك لمعرفة القوى والمتغيرات المجتمعية والسياسية التي نوظفها لصنع تلك السياسات العامة. بمعنى آخر أنها تساعدنا على القول إذا كنا نريد منع الاحتكار الاقتصادي فلا بد أن

[1] جيمس اندرسون، **صنع السياسات العامة**. (تر: عامر الكبيسي)، [د.د.ن]: دار المسيرة للنشر والوزيع والطباعة، [د.س.ن]، ص ص 20-21.

نفعل كذا وكذا. فالأسئلة من هذا النمط علمية في طابعها وتستلزم دراسة علمية وما من شك في أن تغير المعرفة العملية يُعدّ من مستلزمات التصدي للمشاكل الواقعية التي تعاني منها المجتمعات[1].

3- أسباب سياسية: وهنا ينصرف هدف الدراسة إلى التأكيد من أن الدول تتبنى الأفضل من السياسات لتحقيق الأهداف العامة، فكثيرا ما يتردد من أن علماء السياسة ملزمون بتطوير السياسة العامة و إثراء النقاش السياسي عن طريق دارسة الأداء الحكومي في الميادين المختلفة. وهنا يبرز دور الاحزاب السياسية وجماعات المصالح في تقديم البدائل والحلول وانتقاء للسياسات القائمة بخلق جدل سياسي داخل المجتمع حول افضلية السياسات المطروحة المتبناة من طرف الحكومة[1].

وكما هو معروف فإنّ هناك عدم اتفاق حول ما يعتبره المجتمع سياسة صحيحة أو حول الغرض الصحيح للسياسة، فجهود علماء السياسة تتركز في تسليط الضوء على ما هو صحيح. ولا بد لنا هنا من التمييز ظاهريًا بين السياسة وتأثير السياسات العامة، فالأولى تركز على فحص ووصف الأسباب والآثار المترتبة على السياسة، فيمكن أن تحلل صنع ومضمون وتأثير سياسات معينة على سبيل المثال، في الحقوق المدنية أو التجارة الدولية دون محاولة الموافقة عليها أولا. أما تأثير السياسة (Policy Advocacy) فتركز على ما تريد الحكومة أن ترسمه او تصنعه من سياسات، وكيفية مشاركة الخرين وإقناعهم وامتصاص معارضتهم لها. فالمترشح لوظيفة حكومية يمكن أن يكون أداة فاعلة في نصرة السياسات العامة، فالرئيس كارتر وجيرالد فورد كمرشحين للرئاسة عام 1976 كانا يطرحان تفضيلاتهما على السياسة الخارجية والداخلية. وكتابنا هذا يركز على تحليل السياسة العامة وليس على مناصرتها وتفضيلها[2].

ويختم جيمس أندرسون قوله بـ: " لغلق باب النقاش هنا لابد من الإشارة إلى أنّ لتحليل السياسات العامة ثلاث اهتمامات أساسية هي"[3]:

1- أنها تشرح السياسة موضوع البحث والتحليل ولا تثرر النتائج المناسبة.

2- أنّها تتبنى المنهجية العلمية الاجتماعية لتحديد أسباب ونتائج السياسات العامة.

3- يتم التركيز هنا على تطوير نظريات عامة وصادقة تتعلق بالسياسات العامة وصنعها مما يجعل الوسائل التي تقترحها قابلة للتطبيق في المنظمات والهيئات العامة لرسم السياسات.

ثالثا: مظاهر الاهتمام بدراسة السياسة العامة: [4]

---

[1] جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص 21.
[1] لزهر بن عيسى، مرجع سابق، ص 12.
[2] جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص 22.
[3] المرجع نفسه.
[4] ناصر الدوسري، مرجع سابق.

أ / ترتب على الاهتمام بدراسة السياسة العامة كحقل علمي تطور اهتمامات علم السياسة تطور جديد وهام، فعلم السياسة التقليدية ركز على:

* المبررات الفلسفية لوجود الحكومة وبنائها التنظيمي.
* المؤسسات الحكومية التى تتولى رسم السياسة العامة ودور كل منها.

وبنشأة العلوم السلوكية أصبح علم السياسة الحديث **سلوكي** أي أنه ركز في:

- أساليب العمل الحكومي والسلوك السياسي للحكام والمحكومين.
- إجراءات أو خطوات العمل في رسم السياسة العامة من وجهة نظر الأطراف الحكومية وغير الحكومي.

ثم تطور علم السياسة مره أخرى نتيجة نمو الاهتمام بدراسة السياسة العامة ونتائج تطبيق السياسات الحكومية على النظام السياسي وعلى المجتمع ككل.

ب/ النمو السريع في دراسة السياسة العامة: إنَّ النمو السريع في دراسة السياسة العامة كحقل علمي تطور ولا يقل عن أهميته بالنسبة لاهتمامات علم الإدارة العامة. وحيث كان له أثر كبير في تطوير مفاهيم العلماء بالنسبة لإهتمامات علم الإدارة العامة.

ومع ذلك فما زالت بعض المراجع العربية في الإدارة العامة تعتبر أنه لا دور للإدارة العامة في رسم السياسة بل وتحذر من هذا التداخل بين سلطات حكم مفصولة دستورياً الأمر الذي يهدد بنشأة ما وصف **بالدولة الإدارية.**

ج / النمو غير العادي في مظاهر اهتمام الجامعات وأعضاء هيئة التدريس بهذا الحقل الجديد من حقول العلم والمعرفة ويستدل على هذا الاهتمام من العدد الكبير من الكتب والمقالات والأبحاث التي تنشر، واصبح تخصصًا مستقلًا بذاته في الكثير من الجامعات له مساقاته ومناهجه وكتبه الخاصة فضلًا عن كثرة الطلب على مخرجات هذا النوع من الدراسات.

رابعاً: العوامل التي ساهمت في تطوير دراسة السياسة العامة:

كانت السياسات والحكم قبل منتصف القرن التاسع عشر تدرس كفرع من فروع الفلسفة الأخلاقية وكانت الجهود منصبة على البناء المؤسساتي والتبريرات الفلسفية للحكومة وأعمال السلطات الثلاث، فبقيت الجهود التقليدية في علم السياسة وصفية ظاهرية ولم تتعمق في تناول المؤسسات والقطاعات الحكومية تعمقا تحليليا، كما أنها لم تعمد إلى فهم وتحليل السلوك السياسي ولا التصرفات القائمة بين المؤسسات، وكانت النتيجة إبقاء محتوى السياسات العامة بعيدا عن البحث والدراسة، وبعد انفصال علم السياسة عن الفلسفة الأخلاقية في أوائل القرن العشرين واتساع نطاقه شهدت الفترة بين الحربين العالميتين تطورا مرحليا هاما في مفهوم السياسة العامة جراء انتشار المدرسة السلوكية في علم السياسة، وقد تعاظم الاهتمام بموضوع السياسة العامة بعد الحرب العالمية الثانية بفعل تنامي الأصوات المنادية بضرورة تدخل

الدولة كمحرك للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، لتظهر فيما بعد دراسات مرتبطة بالسياسة العامة وتعنى بموضوعات تدرس بوصفها محاور مستقلة تعنى بها العلوم السياسية كسياسة التمدن، سياسة الرفاه، سياسة حماية البيئة، سياسة الحريات العامة وغيرها، كما ظهرت كتابات تركز على دور الفاعلين في السياسات العامة. وفي ظل العولمة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ظهر ما يعرف بالسياسات العامة العالمية والتي تعنى بقضايا عالمية كالبيئة وحقوق الإنسان وغيرها.[1]

إنّ دراسة السياسة العامه علم حديث النشأة سريع النمو خصوصاً بالمقارنة بعلوم أخرى مثل علم السياسة الذي ترجع أصوله **لأكثر من ألفي عام.**

وترى الأستاذة نجوى ابراهيم أنّ: الاهتمام التقليدى بعلم السياسة كان منصبا على البناء المؤسسى للحكومة والتبرير الفلسفى لوجودها. ومع تطور علم السياسة بعد الحرب العالمية الثانية انتقل التركيز من المؤسسات الى العمليات والسلوك، وهو ما استتبع دراسة الأسس الاجتماعية والنفسية للسلوك الفردى والجماعى وانماط سلوك الفاعلين السياسيين وتحت تأثير حركة مابعد السلوكية التى وجهت الباحثين نحو الاسهام فى حل مشاكل المجتمع عن طريق البحوث العلمية، راح علم السياسة فى السنوات الأخيرة يفرد حيزا كبيرا للسياسة العامة أنواعها محتواها، إعدادها، تنفيذها وتقييمها فى ضوء آثارها المتوقعة وغير المتوقعة على المجتمع وعلى النظام السياسى.

وقد أدى الاهتمام بتحليل السياسات العامة إلى تغيرات هامة فى النقاط التى يرتكز عليها علماء السياسة.

1- الأولى: أنها تنقل التركيز من المدخلات الى المخرجات، In-put out put

2- الثانية: أنَّها تنقل التحليل من المستوى الكلى للسياسة macro politics إلى التحليل الجزئى Micro politics.

وتعتبر العوامل التالية أهم الدوافع الفكرية التي ساعدت على نشأة وسرعة نمو دراسات السياسة العامة.

أ / نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات. (أزمة الكساد العالمي 1929) وترتب على إثر ذلك ظهور العديد من النظريات والتي تدعو إلى مزيد من التدخل الحكومي في توجيه أمور الاقتصاد (جون كينز).

ب / خلال الحرب العالمية الثانية استعانت الحكومة الأمريكية بعدد كبير من علماء النفس والاجتماع بقصد دراسة سياسات عامة مقترحة. حيث جندت الو م أ (بعد الحرب ع 2) 1939-1945 العديد من علماء الإدارة-السياسة-الاقتصاد-علم النفس-الاجتماع وغيرهم لإجراء الدراسات المتخصصة في السياسات العامة ونتج عن ذلك ما يعرف (بعلوم السياسات العامة).

ج / أسفرت جهود العلماء الذين ركزوا اهتماماتهم في مجالات النشاط العلمي عن تطورات علمية هامة ساعدت على نمو دراسات السياسة العامة وقد يكون من أهم التطورات ما يلي:

---

[1] نادية بونوة، مرجع سابق، ص 72.

- ❖ توسع في استعمال طرق وأساليب البحث العلمي.
- ❖ ترتب على هذا تحسن في أساليب اتخاذ القرارات.
- ❖ زيادة عدد العلماء المتخصصين في تحليل السياسة العامة.
- ❖ تشعب وتفرع حقل دراسة السياسة العامة لتخصصات دقيقة. (موازنة الخطط–الموازنة الصفرية...إلخ)

د / ساهم النجاح الذي حققته التطورات السابقه في إحداث تطورات فكرية ذات أهمية تطبيقية بالنسبة لنشاطات الحكومة.

هـ / تميزت فترة الستينات في الولايات المتحدة بقلاقل واضطرابات اجتماعيه تكاد تكون شاملة نتيجة تفاعل مشاكل عديدة بدرجات متفاوتة على مدى طويل، (التفرقة العنصرية، حرب فيتنام، حماية البيئة) وجميعها تحتاج إلى حلول بسياسات عامة بخلاف تلك السياسات التي تمّ تطبيقها ولم تجدي نتائجها في حلّها.

و / من نتائج ما تقدم فقد أصبحت الحكومة الأمريكية ممولاً سخياً للبحوث العلمية وأصبحت عقود التمويل مورداً رئيسياً يعتمدون عليه في ممارسة نشاطاتهم.

ن/ إنَّ أساتذة الجامعات بتعاقدهم مع وزارات الحكومة للقيام ببحوث علمية ركزوا اهتماماتهم لخدمة احتياجات الحكومة ومصالحها وهكذا ساهموا في ابتكار أسلحة حرب ودمار وأهملوا المشاكل التي يعاني منها المجتمع.

ل/ التغيرات الأساسية التي حدثت في دور الحكومة في فترة ما بعد الحرب ع 2 فظهر حقل تحليل السياسات العامة، كحقل فرعي في العلوم السياسية الغدارة العامة في عقد الستينات بسبب هذه التغيرات ولقد تجذر هذا السبب في عز أزمة الائتمان العقاري التي عصفت الولايات م أ أواخر العام 2008 وبيقيت شظاياه إلى غاية الوم.

وأخيرًا موجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت العالم ووصلت إلى دول ما يسمّى بالعالم الثالث والتي من أساسياتها محاسبة المسؤولين (منفذي السياسة العامة) ورقابتهم في استخدام موارد الدولة والأموال العامة واستخدامها أفضل استخدام.